

دور آلية التنسيق العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها في عمل المنظمة بشأن إشراك الجهات المتعددة صاحبة المصلحة في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها: تقرير عن التقييم المستقل

موجز تنفيذي

١- قررت جمعية الصحة العالمية الرابعة والسبعون في المقرر الإجمالي ج ص ٧٤٤ (١١) (٢٠٢١) تمديد اختصاصات آلية التنسيق العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها حتى عام ٢٠٣٠ مع إجراء تقييم في منتصف المدة خلال عام ٢٠٢٥ وطلبت من المدير العام في جملة أمور أخرى تقديم تقييم مستقل إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين من أجل تقدير فعالية نموذج تشغيل آلية التنسيق العالمية وقيّمته المضافة وأهميته المستمرة في تنفيذ خطة العمل العالمية الصادرة عن المنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠ وخريطة الطريق لتنفيذ هذه الخطة ٢٠٢٣-٢٠٣٠، بما في ذلك إمكانية تمديدها.

٢- وأدرج تقييم منتصف المدة في خطة عمل التقييم على نطاق المنظمة للتثائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٤. وأجرى التقييم فريق خارجي مستقل معني بالتقييم اختاره مكتب التقييم لدى المنظمة عن طريق عملية تنافسية. واضطلع فريق التقييم بعمله الرئيسي في الفترة بين تموز/ يوليو ونشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ وقُدّم التقرير الختامي عن تقييم منتصف المدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥.

٣- وإضافةً إلى تقييم منتصف المدة لآلية التنسيق العالمية،^٢ استكمل مكتب التقييم التابع للمنظمة تقييمات أخرى ذات صلة تتيح دروساً قيّمة للأمانة والدول الأعضاء بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز الاستراتيجيات والتدخلات للمشاركة المتعددة القطاعات والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة الخاصة بالأمراض غير السارية بهدف المساهمة في تحقيق النتائج المرجوة والأثر المنشود (متاحة على الصفحة الإلكترونية لمكتب التقييم التابع للمنظمة).^٣

١ الوثيقة مت ٣١/١٥٤، الملحق ١، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في المقرر الإجمالي مت ١٥٤ (٢) (٢٠٢٤)؛ وانظر أيضاً الوثيقة مت ١٥٤/٢٠٢٤/٢، المحضر الموجز للجلسة الرابعة (بالإنكليزية).

٢ المشار إليه في الوثيقة مت ٧/١٥٦.

٣ تشمل الأمثلة على [التقييمات المؤسسية واللامركزية](#) التقييم المستقل لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها والتقييمين السابقين [لآلية التنسيق العالمية](#) وتقييم منتصف مدة تنفيذ خطة العمل العالمية الصادرة عن المنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٢٠.

٤- ووفقاً لأساليب تقييم منتصف المدة، يُقدّم مكتب التقييم التابع للمنظمة الموجز التنفيذي للتقييم إلى جمعية الصحة العالمية الثامنة والسبعين للاطلاع عليه (انظر الملحق).^٤ وعلاوة على ذلك، سيتاح رد الإدارة على التقييم على الصفحة الإلكترونية لمكتب التقييم التابع للمنظمة.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٥- جمعية الصحة مدعوة إلى تقديم تعليقات وتوجيهات بشأن إجراءات متابعة تقييم منتصف المدة المستقل لآلية التنسيق العالمية، بما في ذلك بشأن السؤالين الواردين أدناه.

- كيف يمكن للأمانة أن تدعم الدول الأعضاء على أفضل وجه لتنفيذ إجراءات متعددة القطاعات في القطاعات الحكومية واستدامتها من أجل تعزيز اتساق سياسات الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، أخذاً في الاعتبار البيئة المالية الحالية الخاضعة للقيود؟
- ما هي التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء لتعزيز آليات الحوكمة بغرض إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق الوطني لحالات التعاون المتعدد القطاعات والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة وتحسين المشاركة المجدية للأشخاص المصابين بأمراض غير سارية واعتلالات صحية نفسية؟

٤ التقرير الكامل عن تقييم منتصف المدة لآلية التنسيق العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها متاح على الصفحة الإلكترونية [لمكتب التقييم](#) التابع للمنظمة.

الملحق

تقييم منتصف المدة المستقل لآلية التنسيق العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها

موجز تنفيذي

مقدمة

١- تمثل الأمراض غير السارية إحدى أكبر التحديات العالمية التي تواجه الصحة والتنمية في عصرنا الحالي. وتسبب هذه الأمراض ٤١ مليون حالة وفاة سنوياً على مستوى العالم حسب التقديرات منها ١٧ مليون حالة وفاة تُعتبر حالات وفاة مبكرة تصيب الأفراد المتراوحة أعمارهم بين ٣٠ و ٦٩ سنة. وتسجل ٧٧٪ من مجموع حالات الوفاة الناجمة عن الأمراض غير السارية و ٨٥٪ من حالات الوفاة المبكرة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وفقاً لتقديرات المنظمة. وعلاوةً على ذلك، تتحمل الفئات السكانية الأشد ضعفاً عبء الأمراض غير السارية بشكل غير متناسب. واعترافاً بذلك، دُعي في القرار ج ص ٦٦-١٠ (٢٠١٣) إلى إعداد مسودة اختصاصات لآلية التنسيق العالمية حسبما هو موضح في الفقرتين ١٤ و ١٥ من خطة العمل العالمية للمنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها.^١ وعُرضت اختصاصات آلية التنسيق العالمية بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (آلية التنسيق العالمية) وخطة العمل الخاصة بها في وقت لاحق أثناء جمعية الصحة العالمية السابعة والستين.^{٢،٣}

٢- وتعمل آلية التنسيق العالمية على المستوى العالمي لدعم الجهات صاحبة المصلحة الإقليمية والوطنية في مواجهة البيئة المعقّدة للعمل المتعدد القطاعات والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة بشأن الأمراض غير السارية. ويُركّز برنامج آلية التنسيق العالمية، على النحو المبين في خطة العمل لآلية التنسيق العالمية ٢٠٢٢-٢٠٢٥، على خمسة مسارات عمل هي: (١) التعاون المعرفي للنهوض بُمُهج متعددة القطاعات مسندة بالبيّنات؛ (٢) والتقييم العالمي لتطبيق حلول ابتكارية على نطاق واسع؛ (٣) وإشراك الجهات الفاعلة غير الدول بإتاحة إرشادات محدّثة؛ (٤) وتيسير الاستجابة الوطنية المتعددة الجهات صاحبة المصلحة من أجل تعزيز الوقاية من الأمراض غير السارية؛ (٥) وحشد المجتمع المدني، بما يشمل الأشخاص المصابين بالأمراض غير السارية، لتعزيز الوعي والمشاركة في الاستجابة الوطنية.

٣- والهدف المنشود من هذا التقييم في منتصف المدة بناءً على طلب الدول الأعضاء بموجب المقرر الإجرائي ج ص ٧٤ (١١) هو تقييم نموذج التشغيل الجديد لآلية التنسيق العالمية الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٢٢ في إطار خطة العمل ٢٠٢٢-٢٠٢٥ وعلى أساس التقييم النهائي لآلية التنسيق العالمية الذي أُجري في عام ٢٠٢٠ وشمل الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ والتقييم الأولي السابق للآلية الذي أُجري في عام ٢٠١٨. ويُركّز التقييم على التقدّم المُحرز والإنجازات المحققة والتحديات المواجهة والتوصيات الصادرة لتعزيز دور آلية التنسيق العالمية في الارتقاء بالمشاركة المتعددة القطاعات والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها. ويشمل هذا التقييم الفترة بين عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٤.

٤- والأهداف المحددة لهذا التقييم هي التالية:

- تقييم التقدّم المُحرز في دور آلية التنسيق العالمية في عمل المنظمة بشأن إشراك القطاعات المتعددة والجهات المتعددة صاحبة المصلحة في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؛

١ القرار ج ص ٦٦-١٠.

٢ الوثيقة ج ٦٧/١٤ إضافة ١.

٣ الوثيقة ج ٦٧/١٤ إضافة ٣ تنقيح ١.

- تحديد الإنجازات والتحديات الرئيسية في دور آلية التنسيق العالمية في الارتقاء بالمشاركة المتعددة القطاعات والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة؛
- تقديم التوصيات بشأن طريقة تعزيز تأثير آلية التنسيق العالمية في الارتقاء بالمشاركة المتعددة القطاعات والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة لمكافحة الأمراض غير السارية.

المنهجية

٥- اتسم التقييم بطابع تكويني وغير تجريبي ونظري. وركز طابعه التكويني على تقييم العمليات والنهج التي تستخدمها آلية التنسيق العالمية لتنفيذ خطة عملها. واعتمد التقييم نهجاً نظرياً يستخدم نموذج نقل المعارف، بتقييم مدى تأثير المنتجات والمبادرات المعرفية لآلية التنسيق العالمية وفائدتها واستخدامها. وأُجري في الفترة بين تموز/ يوليو وتشيرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤ على أربع مراحل هي التالية: (١) التخطيط الأولي؛ (٢) وجمع البيانات؛ (٣) والتحليل؛ (٤) والإبلاغ.

٦- واستخدم التقييم نهجاً متعدد الأساليب شمل استعراضات الوثائق والمقابلات ومجموعات التركيز لجمع البيانات من عينة تمثل ٣٦ جهة صاحبة مصلحة من قطاعات وأقاليم مختلفة.

نتائج التقييم

النتائج المتصلة بالملاءمة

السؤال ١: ما مدى ملاءمة نموذج التشغيل الجديد لآلية التنسيق العالمية لتعزيز التعاون المتعدد القطاعات والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق الغايات المتعلقة بالأمراض غير السارية والهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني وداخل المنظمة (برنامج العمل العام)؟

٧- يظهر نموذج التشغيل الجديد لآلية التنسيق العالمية ملاءمته إلى حد كبير لتعزيز التعاون المتعدد القطاعات والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق الغايات المتعلقة بالأمراض غير السارية والهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني وفي إطار برنامج العمل العام للمنظمة. وقد عزز نموذج تشغيل آلية التنسيق العالمية التعاون وبرنامج العمل الخاص بالأمراض غير السارية لكنه قادر على تحسين تأثيره من خلال توسيع نطاق قاعدة الجهات صاحبة المصلحة المعنية والسعي إلى تحقيق تمثيل متوازن لهذه الجهات (على سبيل المثال بما يتجاوز منظمات المجتمع المدني التي يوجد مقرها في البلدان المتقدمة) وإذكاء الوعي على المستوى الإقليمي وتوجيه مشاركة القطاع الخاص في حدود المبادئ التوجيهية لإطار المنظمة للمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وارتقت آلية التنسيق العالمية بالمشاركة العالمية المتعددة الجهات صاحبة المصلحة إلا أن الوعي متفاوت على المستوى الإقليمي ومشاركة القطاع الخاص محدودة. وحُدثت أيضاً ضرورة أن تتجاوز آلية التنسيق العالمية الجهات صاحبة المصلحة في قطاع الصحة لتكون متعددة القطاعات في الواقع.

السؤال ٢: ما مدى مراعاة آلية التنسيق العالمية للمساواة بين الجنسين والإنصاف في مجال الصحة (دون ترك أحد خلف الركب) وحقوق الإنسان؟

٨- تُعتبر آلية التنسيق العالمية أداة فعالة تدمج مبادئ المساواة بين الجنسين والإنصاف في مجال الصحة وحقوق الإنسان، وخصوصاً في عملها مع الأشخاص المصابين بأمراض غير سارية واعتلالات صحية نفسية ومختبرات الكشف عن الأمراض غير السارية والفريق العامل المعني بتعبئة المجتمع المدني، على الرغم من استمرار وجود فجوات في تلبية احتياجات فئات سكانية محددة والتمثيل في القيادة.

النتائج المتصلة بالفعالية

٩- تتناول النتائج المتصلة بالفعالية سؤالين هما:

السؤال ٣: ما مدى تنفيذ خطة عمل آلية التنسيق العالمية لتدعم بفعالية أداء وظائفها الخمس على أساس التآزر؟

السؤال ٤: ما هي النتائج التي تحققت بفضل تنفيذ تدخلات آلية التنسيق العالمية (منذ تمديدتها) على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، بما يتماشى مع برنامج العمل العام للمنظمة وخطة العمل العالمية الصادرة عن المنظمة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها ٢٠١٣-٢٠٣٠ وخريطة الطريق لتنفيذ هذه الخطة؟

١٠- **التعاون المعرفي:** عزز الهيكل الأساسي التشغيلي للتعاون المعرفي ونشر الاستجابة المتعددة الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد القطري وتميّز ذلك بزيادة المحتوى ومشاركة المستخدمين وتبادل البيانات على بوابة العمل المعرفي. وبينت هذه البوابة النّقد الملموس المحرز في تعزيز المشاركة والتعاون بين الجهات صاحبة المصلحة في المنظمة على الرغم من عدم اتساق الاستخدام، مما يعزى جزئياً على الأقل إلى عدم الوعي والعقبات التي تحول دون التوعية. وتوجد أيضاً تحديات ملازمة في طريقة قياس المشاركة والاستخدام على منصة تعاونية.

١١- **التقييم العالمي:** حُسن التقييم العالمي للعمل المتعدد الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد القطري من خلال إعداد تقرير رسم الخرائط العالمية ومجموعة دراسات الحالات القطرية على أساس تشاركي، مما عزز التعاون ونشر المعارف. ولم يوثّق استخدام الدول الأعضاء لتقرير رسم الخرائط العالمية ومجموعة دراسات الحالات. ومن المبرر تعزيز الجهود الترويجية التي تشمل تنظيم حلقات عمل أو حلقات دراسية شبكية وتركز على تطبيق هذه الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٢- **إشراك الجهات الفاعلة غير الدول:** تَحَقَّق هذا المخرج عن طريق إعداد أداة اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المشاركة مع كيانات القطاع الخاص للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها (المشار إليها فيما بعد باسم أداة القطاع الخاص) ونشرها في حزيران/ يونيو ٢٠٢٤. وشهدت أداة القطاع الخاص إقبالاً أولياً وداعياً إلى التفاؤل في صفوف الدول الأعضاء وحدد التقييم ثلاث حالات استخدام. ومن المبرر تعزيز الجهود الترويجية التي تشمل تنظيم حلقات عمل أو حلقات دراسية شبكية وتركز على تطبيق هذه الأداة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٣- **تيسير الاستجابة الوطنية المتعددة الجهات صاحبة المصلحة:** تعرّز قدرة الدول الأعضاء والمجتمع المدني على إعداد استجابة وطنية متعددة الجهات صاحبة المصلحة للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها عبر أطر أساسية وإن كانت الإرشادات بشأن التنفيذ لاتزال قيد الإعداد. وأثبتت مشاريع تجريبية في أقاليم معينة أنها مشاريع تدعو إلى التفاؤل لكنها تتطلب التعزيز والتكيف على نطاق أوسع.

١٤- **حشد المجتمع المدني:** دعم إطار المنظمة الخاص بالمشاركة المجدية للأشخاص المصابين بأمراض غير سارية واعتلالات صحية نفسية وعصبية دور المجتمع المدني في الاستجابة الوطنية للأمراض غير السارية، بالنهوض بالشمول والمشاركة المعززة. وأثبت الإطار فائدته وإدماجه في أنشطة آلية التنسيق العالمية، بإتاحة فرص لتعزيز التنفيذ على المستوى الوطني. وما زالت هناك تحديات في تخصيص الموارد والتنفيذ على المستوى الوطني وينبغي أن تتصدى جهود المشاركة المبذولة في المستقبل للعقبات الهيكلية والمتعلقة بالقدرة.

السؤال ٥: ما هي العوامل المؤثرة في تنفيذ آلية التنسيق العالمية وما هي التحديات والفرص ومجالات التحسين الناشئة؟

١٥- يتأثر تنفيذ آلية التنسيق العالمية بالعوامل التالية: (١) تحديات الإتاحة والنشر؛ (٢) وتعتيد المواد (أي اختيار مواد شاملة واللغة التقنية) المتعلقة بالاستجابة المتعددة القطاعات والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة للأمراض غير السارية؛ (٣) والمشاركة المتغيرة مع الدول الأعضاء والمكاتب الإقليمية للمنظمة. ويمكن تحسين جميع هذه العوامل.

النتائج المتصلة بالكفاءة

السؤال ٦: ما مدى كفاءة استخدام آلية التنسيق العالمية لمواردها البشرية والمالية من أجل تنفيذ خطة عملها؟

١٦- شهدت الميزانية الإجمالية لآلية التنسيق العالمية تغييراً بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٣ إذ زاد اعتماد الآلية على تمويل الجهات المانحة وعلى الخبراء الاستشاريين بدلاً من الاعتماد على التمويل الأساسي للمنظمة وعلى وظائف الموظفين. ولم يتسن تحليل الفعالية من حيث التكاليف وكفاءة التخصيص بسبب عدم توافر بيانات مالية مصنفة حسب النشاط ومتعلقة بالموارد البشرية.

السؤال ٧: ما مدى وفاء الهياكل والعمليات لحوكمة آلية التنسيق العالمية بالغرض وكفاءتها التشغيلية؟

١٧- تُعتبر هياكل حوكمة آلية التنسيق العالمية (أي الهياكل التي تكون جزءاً من المنظمة) أنها تفي بالغرض وتسمح بتحقيق الكفاءة التشغيلية. ويمكن تحسين الرصد والتقييم وبناء القدرات على المستوى الوطني فيما يتعلق بمنتجات آلية التنسيق العالمية والمشاركة مع الدول الأعضاء والتنسيق الداخلي وتبسيط الأدوات، مما سيعزز الكفاءة التشغيلية.

النتائج المتصلة بالاتساق

السؤال ٨: ما مدى مساهمة آلية التنسيق العالمية في تنسيق النهج والشراكات العالمية المتعلقة بالأمراض غير السارية وفي تعزيز المواءمة على الصعيد القطري؟ وما هي القيمة التي أضافتها؟

١٨- ساهمت آلية التنسيق العالمية مساهمة فعالة في وضع نهج عالمية تعاونية وتعزيز الشراكات المتعلقة بالأمراض غير السارية، ولاسيما من خلال نهجها الفريد الذي يركز على الجهات المتعددة صاحبة المصلحة ويشرك هذه الجهات مع أن قيمتها المضافة على الصعيد القطري تظل محدودة، باستغلال أنشطة بناء القدرات في الآونة الأخيرة فقط.

السؤال ٩: ما مدى مواءمة آلية التنسيق العالمية وتعاونها مع آليات وفرق عمل ومبادرات مماثلة أخرى في سياق الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها؟

١٩- نسقت آلية التنسيق العالمية الأنشطة بفعالية مع البرامج التقنية للمنظمة الخاصة بالأمراض غير السارية وإلى حد ما مع آليات عالمية مثل فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها، مما عزز تكامل الأدوار في الوقاية من الأمراض غير السارية. ومع ذلك، من الضروري زيادة المواءمة على الصعيد القطري.

الاستنتاجات

٢٠- **الملاءمة:** نموذج تشغيل آلية التنسيق العالمية في موضع جيد يمكنه من التصدي للتحديات الناشئة المرتبطة بالأمراض غير السارية، بما في ذلك تغير المناخ والأمراض السارية المصاحبة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان توسيع نطاق المشاركة مع قطاعات أخرى بخلاف قطاع الصحة وتعزيز التمثيل الإقليمي للاستفادة الكاملة من إمكانات هذا النموذج. وإن قدرة الآلية على التكيف مع أولويات الصحة العامة المتطورة بمواصلة تركيزها الأساسي على التعاون المتعدد القطاعات والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة تشدد على أهميتها في برنامج العمل العالمي المتصل بالأمراض غير السارية.

٢١- **الفعالية:** على الرغم من أن آلية التنسيق العالمية حققت إنجازات كبيرة، وخصوصاً في نشر المعارف ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة، من الضروري زيادة الاستثمار لضمان تطبيق أدواتها ومواردها على نطاق واسع على المستويين الوطني ودون الوطني. ويمكن سد الفجوات الملاحظة عن طريق مبادرات مستهدفة لبناء القدرات وحملات

مكيفة للتنوعية وآليات منسقة للمتابعة. وإضافة إلى ذلك، ستعزز آلية التنسيق العالمية فعاليتها العامة بفضل قدرتها على إدماج تعليقات مختلف فئات الجهات صاحبة المصلحة وإدراج هذه التعليقات في عملياتها للتخطيط الاستراتيجي.

٢٢- **الكفاءة:** من الأساسي التصدي لأوجه عدم الكفاءة في تخصيص الموارد وسير العمل التشغيلي لتحقيق الأداء الأمثل لآلية التنسيق العالمية. وسيؤدي تنقيح نظرية التغيير وتعزيز أطر الرصد والتقييم إلى جانب الارتقاء بآليات الإدارة المالية والإبلاغ إلى تحسين المساءلة والشفافية.

٢٣- **الاتساق:** نجحت آلية التنسيق العالمية في موازنة الأنشطة مع إدارات المنظمة وبرامجها التقنية المعنية بالأمراض غير السارية، بتعزيز تكامل الأدوار في الوقاية من الأمراض غير السارية والاستجابة لها، ومع فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها إلى حد ما. ومع ذلك، مازال تحقيق الموازنة المتسقة على الصعيد القطري يمثل تحدياً. وعموماً، تقتضي مواصلة تعزيز اتساق الآلية بذل جهود مقصودة لتدعيم التعاون بين الإدارات داخل المنظمة وزيادة توطيد الشراكات مع الجهات صاحبة المصلحة الخارجية، بما في ذلك القطاعات غير الصحية والمنظمات الشعبية. ويمكن أن تعزز آلية التنسيق العالمية تأثيرها إلى أقصى حد وتزيد كفاءتها وتضمن استدامة التقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها من خلال موازنة أنشطتها بشكل أوثق مع الاحتياجات الإقليمية والوطنية.

التوصيات

التوصيات المتعلقة بمواءمة آلية التنسيق العالمية واتساقها

التوصية ١: توسيع نطاق المشاركة مع القطاعات غير الصحية والقطاع الخاص: لمعالجة محددات الصحة الأوسع نطاقاً، ينبغي أن تضطلع آلية التنسيق العالمية بما يلي:

(١) أن تشارك بنشاط مع مجموعة متنوعة من الجهات المشاركة (الجهات الفاعلة غير الدول)، بما يشمل ممثلين من قطاعات غير صحية (مثل قطاعات النقل والبيئة والتعليم) وجهات فاعلة في القطاع الخاص، في إطار استراتيجيتها لإشراك المشاركين وتمشياً مع إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، بهدف تقديم الدعم والإرشاد إلى السلطات الصحية في المشاركة مع القطاعات الحكومية خارج نطاق الصحة لتعزيز اتساق السياسات من أجل الارتقاء بالاستجابة للأمراض غير السارية؛

(٢) أن تواصل الترويج الاستباقي لأداة القطاع الخاص من خلال حلقات العمل والأحداث الإقليمية وإعداد أمثلة قطرية وتعزيز التعاون المعرفي لتحسين التعاون المتعدد القطاعات والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة على المستويين الوطني والإقليمي.

التوصية ٢: تعزيز التعاون الداخلي في المنظمة وتوضيح الأدوار ضمن المنصة العالمية لمكافحة الأمراض غير السارية: ينبغي أن يستهل أعضاء القيادة العليا في المنظمة (المدير العام المساعد لشؤون التغطية الصحية الشاملة والأمراض السارية والأمراض غير السارية) والفريق التوجيهي التابع لفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها عملية ترمي إلى استعراض الأدوار المعنية لآلية التنسيق العالمية وفرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها والإدارات التقنية التابعة للمنظمة وتوضيح هذه الأدوار لضمان الموازنة والتآزر في تنفيذ ولاياتها والنظر في أي تعديلات تُدخل في المستقبل على الهيكل/ الوضع التنظيمي داخل المنظمة. وبالنسبة إلى آلية التنسيق العالمية، يمكن أن تشمل هذه العملية تخطيط بعثات قطرية تستفيد من الميزات النسبية لكل إدارة/ وحدة، بما في ذلك أي بعثات مشتركة مع فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية (غير السارية) ومكافحتها. وينبغي أن تصمم هذه البعثات على أساس التعاون على مستويات المنظمة الثلاثة وتجرب لدعم المشاركة المتعددة القطاعات والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة وتعزيز التنسيق والارتقاء بالأولويات المتعلقة بالأمراض غير السارية من خلال موازنة الجهود وتقاسم الموارد.

التوصيات المتعلقة بعمليات آلية التنسيق العالمية

التوصية ٣: تعزيز المشاركة الإقليمية والوطنية عبر مبادرات مستهدفة لبناء القدرات: ينبغي أن تركز آلية التنسيق العالمية على تنفيذ خطة عملها الراهنة بينما تدعم بناء القدرات والمساعدة التقنية لاستخدام أداة قطاع الخاص وإطار المنظمة الخاص بالمشاركة المجدية، بالتشديد على التعاون مع المكاتب الإقليمية للمنظمة. وينبغي أن يشمل الدعم ما يلي:

(١) ترجمة المواد إلى اللغات الرسمية المعتمدة في المنظمة؛

(٢) تمكين المكاتب الإقليمية من إعداد تعديلات خاصة بكل إقليم؛

(٣) ضمان التمويل لمبادرات كيفية مع السياق الإقليمي لتيسير التنفيذ الفعال على المستوى الوطني.

التوصية ٤: تحسين مقاييس الرصد والتقييم وآليات الإبلاغ: ينبغي أن تحسن آلية التنسيق العالمية نظمها للرصد والتقييم من خلال تنقيح نموذجها المنطقي باستخدام نظرية تغيير محسنة ووضع إطار شامل لقياس الأداء يشمل مقاييس نقل المعارف (أي مدى التأثير والفائدة والاستخدام). وسيدعم ذلك اتخاذ القرارات على أساس البيانات وتحسين الإبلاغ عن أثر منتجات آلية التنسيق العالمية ومبادراتها على جميع المستويات.

التوصية ٥: تحسين إتاحة موارد آلية التنسيق العالمية وتكييفها مع السياقات المحلية: ينبغي أن تعمل آلية التنسيق العالمية مع المكاتب الإقليمية للمنظمة لتحسين نشر مواردها وإتاحة هذه الموارد بتكثيف جهود الترجمة (وتبسيط الأسلوب) وتوفير الدعم على المستوى الإقليمي/ القطري لتجسيد السياقات المحلية. ويشمل ذلك تحسين بوابة العمل المعرفي لدعم تكييف الموارد حسب الاحتياجات الإقليمية ونشر حملات مواضيعية أكثر استهدافاً. ويمكن أن تنطوي استراتيجية محدثة للمشاركة على بوابة العمل المعرفي على إشراك الجهات المشاركة بنشاط لتبادل المحتويات والاستفادة من موارد إضافية من إدارات المنظمة بهدف إثراء الموارد المعروضة على البوابة.

= = =